وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي
قسم العلوم السياسية، رقم الهاتف : 032-56-31-38
Site : http://www.univ-oeb.dz/fdsp/ Email : politicaldeprtoeb@gmail.com

أستاذ المادة: د. عبد الرحمان فريجة
Abderrahmane.fridja@univ-oeb.dz

محاضرات مقياس:
حوكمة وتنمية

المحاضرة السابعة:

ــ فواعل ومستويات الحوكمة ــ

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية
تخصص: سياسات عامة السداسي الأول
للسنة الجامعية (2025/2024

---

1. مكونات الحوكمة (الفواعل)

مفهوم الحكم الجيد يعبر عن اتجاه **تقليل مركزية الدولة** « De centralisation of political system » في النظام السياسي، والذي يعني إعادة ترسيم الحدود الفاصلة بين ما هو عام و ما هو خاص، من حيث المهام المنوطين بها و السلطات المتاحة و الموارد، و هو ما يفسح المجال أمام تبني المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية –بوصفها قطاعا أهليا مدنيا– لأدوار تتكامل مع دور الدولة و تسد الفجوات في استراتيجياتها لتحقيق هدف التشاركية في العملية، هذا فضلا عن ظهور مستويات جديدة لاتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة. وقطاع خاص مهم جدا لإقامة قاعدة للنمو الاقتصادي والتنمية، والذي يخلق الإيرادات وزيادة حجم الإنتاج، ويمكن أيضا خلق فرص للعمل والتجارة والموارد البشرية... الخ.

الحوكمة هي نتيجة التفاعل الوظيفي بين مكوناتها الثلاث ممثلة في: الدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني و هو ما ذهب إليه عدد من الباحثين "Philip Muller و "Markus Ledrer الذين أطلقا على هذه المكونات تسمية "مثلث الحوكمة".

هذا التفاعل الوظيفي بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية يساهم في تجسيد الحوكمة، وهذه الدعائم تتمثل فيما يلي:

1) الحكومة:

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد و وضع السياسات العامة في البلاد، و هذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين و التشريعات و النظر في كيفية *تطبيقها*، و بذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد، و هذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية، و احترام حقوق الإنسان و ضمان حرية الإعلام و احترام معايير العمل، وحماية المرأة و حقوقها، و تحديث البرامج التعليمية و التكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، و توفير السكن وحماية البيئة و العدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة و القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

شكل: يمثل المكونات الثلاثة للحوكمة (شكل يوضح ثالوث الحوكمة)

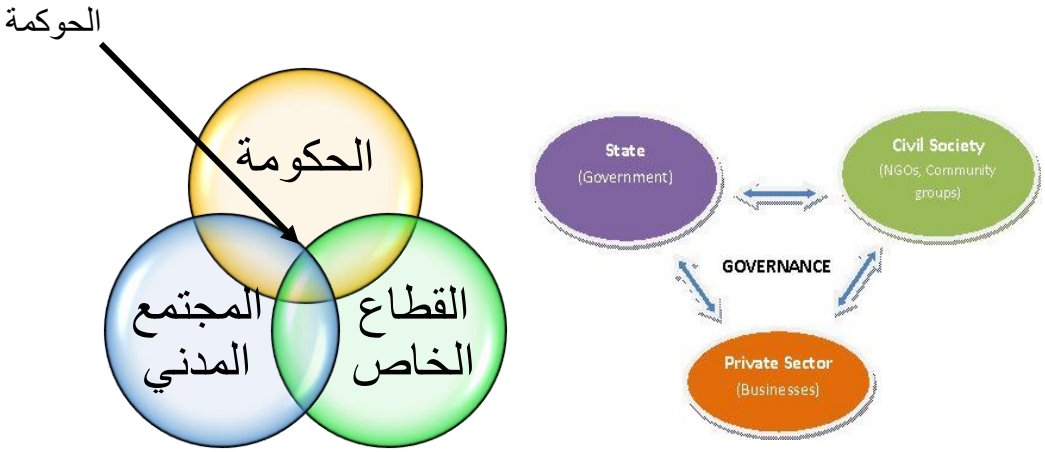

2) المجتمع المدني:

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحوكمة، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية و غيرها، و يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام و خلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع و الدفاع عن الفئات المحرومة و المهمشة، و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء و عمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، و الذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، و هكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترقيته.

3) القطاع الخاص:

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة و المعرفة و التقانة لتجسيد عمليات التنمية، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم و الصحة، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامته.

مما سبق إن الهدف من الحوكمة في تعزيز التفاعل الإيجابي والبناء بين مختلف الفواعل في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، في حين يهيأ المجتمع المدني مختلف الجماعات للتفاعل السياسي والاجتماعي، وهكذا يتضح الترابط بين العناصر المختلفة لمنظومة الحوكمة.

2. مستويات الحوكمة

حدد مستويات الحوكمة تحدث بلمبتر وجرهام عن ثلاث مناطق يمكن ان ترتبط بها الحوكمة وهي:

1- **الحوكمة على المستوى العالمي (Gouvernance in global space):**

الحوكمة على هذا المستوى تشير إلى كيفية إدارة الشؤون العالمية والتفاعل بين الدول، حيث يتجاوز نطاقها إدارة الحكومات الفردية؛ ووفقا لتعريف الأمم المتحدة في تقريرها المعنون "حيّنا العالمي"، our global neighborhood تتعلق الحوكمة العالمية بالطريقة التي نتعامل بها مع القضايا المشتركة وكيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلنا المشترك.

2- **الحوكمة على المستوى الإقليمي** يتعامل هذا المستوى مع القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية، ويشمل التعاون بين الدول والمنظمات والاتحادات في منطقة معينة لتعزيز التكامل والتنمية المشتركة

3- **الحوكمة الوطنية أو الحوكمة على مستوى الدولة (gouvernance in national space):**

الحوكمة على هذا المستوى، تركز على إدارة الشؤون داخل الدولة، حيث تتواجد ضمن مجتمع واحد، وهذا المستوى في حد ذاته يتضمن مستويات متعددة مثل الوطنية، الولائية، والبلدية. رغم أن الحكومة تبقى الجهة الرئيسية، إلا أن دورها قد تطور ليصبح أكثر قيادية في إطار إدارة/حكم متعدد المراكز، حيث انتقل من الأسلوب البيروقراطي إلى التشاركي، مع التركيز على إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار.

4- **الحوكمة المؤسسية (Institutional Governance):**

وهذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة وغير المساهمة، والتي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة ويطلق الكثير من الادبيات على هذا النوع من الحوكمة اسم حوكمة الشركات، وهي تعتبر أحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية. وحوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين الادارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة. كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والادارة التنفيذية للشركة المتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين فيها.